

SIATS Journals

Journal of Arabic Language for Specialized Research

(JALSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

e-ISSN: 2289-8468



مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية

المجلد 3، العدد 2، شباط / أبريل 2018

RESPONSE TO THE DEVELOPMENT OF GRAMMATICAL RULES OF THE PROPHET'S HADITH I N THE BOOK "EVIDENCE OF CLARIFICATION AND CORRECTION OF THE PROBLEMS OF THE RIGHT MOSQUE OF THE SON OF MALIK"

الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لإبن مالك"

الأستاذ المشارك الدكتورة صالحة يعقوب

Solehah71@gmail.com

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية العلوم والإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

2018 – 1439

ARTICLE INFO

Received 14/2/2018
Received in revised form 15/2/2018
Accepted 22/3/2018
Available online 15/4/2018
Keywords:

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز الأفكار في مسائل الرد على استنباط القواعد النحوية من الأحاديث النبوية. وهي المسائل المهمة في وضع مستوى الأحاديث النبوية ممثلاً في استنباط القواعد النحوية. وأظهرت هذه الفكرة في القرن السادس الهجري حينما استخدمها ابن مالك (المتوفى 672 هـ) بعض الأحاديث النبوية في الاحتجاج النحوي في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" مما ألفه معتمدا على أحاديث في صحيح البخاري مبينا ما فيها من إشكال وموضحا ذلك بالشواهد ولم يعتمد على مصدر حديثي آخر . وابن مالك لم يبدأ كتابه بمقدمة يبين فيها سبب تأليفه للكتاب أو منهجه الذي سارى عليه كما في قوله " هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحبح"[1]، لكن القسطلاني يقول أن سبب تأليف ابن مالك لهذا الكتاب هو أن جماعة من المحدّثين طلبوا منه أن يوضح لهم ألفاظا وروايات وردت في صحيح البخاري[2]. ومن هذا الكلام – مما فهمنا – بيان أسباب تأليف ضبط نصوص البخاري وإخراج نسخة مشكولة ومصححة أهداف في الكتاب. وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ومما يعزز مسائل عالجها ليست مشكلة في القاعدة النحوية بل موافقة لها. وبناء على هذا الأساس عرض الشواهد والبراهين وأقوال العلماء سوف تكون الأدلة الاستشارية مع متبعة في ذلك المنهج التحليلي النقدي.

الكلمات المفتاحية: الحديث النبوي، النحو العربي، صحيح البخاري، الشواهد، المخطوطة، المسألة

[1] ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 10

[2] القسطلاني، إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري، 41/1. في مقدمة كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، ص 11.

Abstract

This research aims at highlighting the ideas in the response of the grammatical rules development from the prophetic traditions. This idea was revealed in the sixth century Hijra when it used by son of Malik called Ibn Malik (deceased 672H). To embark the research, the writer highlighted some of the Prophet's Hadiths which related to the grammatical protest in his book "Evidence of clarification and correction of the problems in book `JamiaÑ as-Øahih", based on the hadiths in SahÊh al-Bukhari indicating the problematic that the witnesses did not adopt in other modern sources. However, Ibn al-Malik did not start his book with an introduction to explain the reason for his writing of the book or its method, but mentioned "This book called the evidence of clarification and correction of the problems in book `JamiaÑ as-Øahih", however Qastalani in supporting Ibn Malik says that the reason for writing of this book is that a group of modernists asked him to clarify the grammatical problem in book `JamiaÑ as-Øahih which contains some words and narrations from SahÊh al-Bukhari. The reason for the composition of this book was to explain some grammatical cases in Hadith mentioned in the texts of Bukhari to produce a copy of the corrected objectives in the book. As a result, this treatment is strengthened the doctrine by permitting the reanalyzed of the Prophet's Hadith base on grammatical rules which are considered is acceptable. Based on this basis, the presentation of evidences and statements of academic Scientifics will be the advisory evidence which followed by the critical analytical approach.



مقدمة

ومن هذا الكلام – مما فهمنا— بيان أسباب تأليف ضبط نصوص البخاري وإخراج نسخة مشكولة ومصححة أهداف في الكتاب، وأضاف محقق الكتاب دافعاً عن قول ابن مالك " تصدى ابن مالك لمناقشة مسائل كانت في الغالب محل خلاف بين النحاة وأنه رغب في أن يسد خللا رآه في مناهج الذين لم يستقرؤا الكلام العربي كما يجب أو اطرحوا كثيراً من الشواهد النثرية الفصيحة ولا سيما التي احتفظت بها الحديث" [1]. وغني ذلك أن ابن مالك حاول إدراج مسائل لم يتمكن من إضافتها إلى أبواب النحو التقليدية فضلا عن محاولته اتخاذ الحديث النبوي الشريف قاعدة ينطلق منها للاستشهاد به بوصفه حجة نحوية وهو بهذا يعزز مذهبه بجواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ومما يعزز مسائل عالجها ليست مشكلة في القاعدة النحوية بل موافقة لها. وكيف بمنهج الكتاب؟ المنهج في الكتاب فكان يقوم على ذكر الحديث أو الأحاديث المشكلة التي تحتاج إلى إزالة الإشكال أو إلى شاهد ويصدرها التي ترد في صحيح البخاري على أنها مشكلة في رأي ابن مالك سواء أكانت في رواية واحدة أم جاء إشكالها بسبب الاختلاف الواقع في روايات النسخ المخطوطة للجامع الصحيح، وكان ابن مالك يذكر الاختلاف في الروايات أحياناً ويترك ذكره في أغلب الأحيان[2]. وقد بلغ عدد الأحاديث التي عالجها ابن مالك ووجه إعرابها مائة وثمانين حديثاً وهي أقل عددا من الأحاديث التي أوردها العكبري والسيوطي، وهو يختلف عن العكبري والسيوطي بأنه كان يورد حديثاً نبوياً واحداً أو عدة أحاديث في المسألة الواحدة فقد يأتي بعدة أحاديث تعالج مسألة واحدة نحو ما بينه في المسألة الرابعة في اتصال الضمائر وانفصالها فقد أورد أربعة أحاديث تحمل الإشكال نفسه كما نلاحظ ذلك في مواضع أخرى من كتابه[3]. فمن رد استنباطه بهذه الأحاديث النبوية في هذا الكتاب؟ ومن النحاة الذين ردوا استنباطَه هو أبو الحسن بن الضائع (المتوفى 680 هـ) وتلميذه أبو حيان الأندلسي (المتوفى 745 هـ) وسندهما. فعلى الباحثة أن تناقش هذا الأمر نقاشاً علمياً لكي حصول على النتيجة السديدة.

ومن طبائع الأشياء أن العلوم في الأمم لا تظهر فجأة، بل تأخذ في الظهور رويداً رويدا حتى تستوي على سوقها. وكذلك في استنباط القواعد النحوية كانت بأيدي القراء في تعرّض القراءات في مواقع الكلم في القرآن عن الإعراب المضبوط الدقيق حيث أخذت صحة المادة في الاستنباط. وغير ذلك الرحلة إلى أعماق نجد وبوادي الحجاز وتهامة

---

[1] ابن مالك (1992). *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح* (مقدمة المحقق). تحقيق د.طه محسن. بغداد: مكتبة ابن تيمية. ص 11.

[2] المصدر السابق. ص 14.

[3] المصدر السابق. ص 14.

أمر ضروري جدا لكي جمعوا المادة من الينابيع الصافية التي لم تفسدها الحضارة. أما استنباط القواعد النحوية بالحديث النبوي أمرٌ فيه النظر لأن بعض النحاة لم يشهدوا به في تقعيد القواعد النحوية كما استنباط النحو بالقرآن وكلام العرب. وما السبب عدم الاستشهاد بالحديث النبوي؟ أيصح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟ أي النحاة احتج به وأيهم لم يحتج؟ وفريق لم يحتج به وما مدى هذا الاحتجاج؟ وما موقف النحاة الأوائل في الاحتجاج به؟للإجابة عن الأسئلة المطروحة تحتاج إلى دقة النقاش عن الموضوع.ويبدو الأستاذ محمد عدنان جبارين في كتابه عن التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"[1] قسّمالنحاة إلى أربعة مواقف من الاستشهاد بالحديث، أولاًالصامتون عن مناقشة مسألة الاستشهاد بالحديث، وثانياً المانعون مطلقاً، وثالثاً المجوّزون مطلقاً ورابعاً المجوّزون بالشروط.

كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

قد وجه هذا الكتاب أحاديث وردت في صحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهر القواعد الموضوعية، أما عامة الأحاديث الواردة فيه فقد ذكرها بطريقة تدل على أنه استقراء ما في صحيح البخاري من أحاديث واردة في أبواب النحو المتفق عليها أو المختلف فيها، أو التي رجح هو فيها أوجه إعرابية رجح النحاة غيرها. فذكر في كل باب أو موضوع ما ورد عليه من أحاديث في خلال تخريجه للأحاديث المشكلة وتوجيهه لها. وأشار ابن مالك في هذا الكتاب إلى الأحاديث بدون شرح أو تفصيل أي لم يقم المؤلف كتابه على منهج واضح ولم يتبين الطريقة السوية في البحث على الرغم من أهمية الموضوع الذي تصدى لمعالجته ودقة المعلومات فيه[2].ومن حيث مخطوطات الكتاب لها أربعة المخطوطات؛

المخطوطة (أ) هي محفوظة في خزانة المكتبة القادرية برقم (ف 861 س 476) وتقع في (32 ورقة = 64 صفحة). في كل صفحة منها واحد وعشرون سطراً. ويشتمل السطر الواحد على (13-15) كلمة. وعلى حواشيها تعليقات في تفسير ألفاظ وتوضيح معانٍ، وفي الجهة العليا من اليمين أثر رطوبة لم يؤثر في الكتابة، وقد سجلت لفظة "ومنها" المكررة في أول كل بحث بالمداد الأحمر تنبيها على بداية، وكُتبت المخطوطات بخط النسخ المقرىء، وكانت ضمن مجموع في عدة رسائل، ثم أفردت وحدها كما دلت على ذلك صفحة العنوان التي سجا عليها مجموع

---

[1]محمد عدنان جبارين (2011). التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية. الأردن: عالم الكتب الحديث. ص 118-119(الهامش).

[2]ابن مالك (1992). شواهد التوضيح. ص 26.

في "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لابن مالك الطائي[1].والمخطوطة (ب) هي ضمن مجموع رقمه (2959) في مكتبة ولي الدين باستنابول، يشتمل على كتابين مخطوطين بخط ناسخ واحد منهما؛ "شواهد التوضيح" لابن مالك، و "غريب الحديث" للثقفي، ويبدأ "شواهد التوضيح" بالورقة الأولى وينتهي بوجه الورقة الثالثة والستين، فهو في (63 ورقة = 125 صفحة) في كل صفحة تسعة عشر سطراً، ومعدل ما يشتمل عليه السطر الواحد حوالي عشر كلمات، وكُتبت المخطوطة بخط النسخ المعتاد الواضح في عصر المؤلف، بدلالة العبارة الموجودة في أول الكتاب التي يقول فيها الناسخ واصفاً مؤلف الكتاب (أعاد الله من بركاته، ومتع المسلمين بطول حياته)، وتخلو خاتمة "شواهد التوضيح" من تأريخ النسخ إلا الناسخ وُجد ولم يذكر اسمه، ويصرح في آخر المجموع الذي هو آخر كتاب "غريب الحديث" للثقفي بأنه نسخ الكتاب عام 698 هـ فيقول (تم الكتاب بحمد الله ومنه، وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وذلك بمدينة القدس الشريف بدار الحديث الشرقية في سادس شهر رمضان المعظم سنة ثمان وستين وست مئة)[2]. والمخطوطة (ج) في خزانة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تحت رقم 6581 وتشتمل على (62 ورقة = 124 صفحة)، وكُتبت بخط النسخ الواضح من غير أن ترقم صفحاتها، وسجلت تعليقات على بعض الألفاظ، وأرقام لتسلسل البحوث في الحواشي[3].والمخطوطة (د) وهي في مكتبة (رئيس الكتاب) باستانبول تحت رقم (180) في 58 ورقة = 116 صفحة)، وتشمل الصفحة الواحدة على تسعة عشر سطراً، ومعدل ما يشتمل عليه السطر الواحد حوالي عشر كلمات، وكُتبت بخط النسخ المعتاد، وجاء في آخرها: (وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء حادي عشر ربيع الآخر سنة أحد وعشرين وثمان مئة، والحمد الله وحده، وكتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن عبدالله بن الفجر...)[4]. ورأى المحقق الكتاب هو د.طه مُحسِن مطبوعة "شواهد التوضيح" التي اخرجها محمد عبد الباقي هام 1957 فإن ما فيها من الأخطاء والتحريفات والنقص والزيادة صيّر أمر الاعتماد عليها غير مُجدٍ[5]. غير المخطوطات الأربعة مما ذكرنا سابقاً هناك في المخطوطات أخرى منها؛ المكتبة الظاهرية بدمشق رقم 101 حديث، ومكتبة المجمع العلمي العربي بدمشق رقم 29، ومكتبة جاريت رقم 135، ومكتبة حسن حسني عبد الوهاب بتونس رقم 389، ومكتبة الاسكوريال رقم 141 وغيرها، ولكن للأسف معظمها تعذر

[1] انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 37

[2] انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 39.

[3] انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 40.

[4] انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 41.

[5] انظر المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 41.

الحصول، وعلى ذلك المخطوطات الأربعة الأولية مما ذكرنا سابقاً –مما رأى د.طه مُحسِن – كافيةً لاخراج نصّ صحيح من الكتاب[1]بعد بذل عمل جهد فيه.

وعمل التحقيق في إخراج الكتاب لا يعتمد على اتخاذ الواحدة من المخطوطات فقط، بل يجمع كلها لكي حصول على معلومات مثبوتة على سبيل المثال اعتمد ابن مالك "صحيح البخاري" في الدراسة، واستفاد من مخطوطاته بروايات مختلفة تجمع أكثرها النسخة اليونينية، ورجع المحقق في تخريج النصوص المشكلة أولاً إلى طبعة البخاري في القاهرة المعتمدة على تلك النسخة، وإذا كان الحديث مكررا بلفظ واحد في "الجامع الصحيح" أشار المحقق إلى مواضع وجوده، وإذا كرر بألفاظ مختلفة اكتفى بكر الموضع الموافق لرواية ابن مالك، وإذا لم يجد المحقق في "الجامع الصحيح" موطن الإشكال الذي ذكره ابن مالك فيرجع إلى شروحه لاثبات رأي الشراح إن وُجد[2].ومن المعلومات المطروحة من المخطوطات والمطبعات غيرها فهمنا أن عمل التحقيق في هذا الكتاب ليس أمر سهل مما يحتاج إلى مراعات تامة، ومن نقطة مهمة ترى الباحثة من عمل التحقيق فوجدت أنّ المعلومات ترد في الخطوطات الأربعة مختلفة لها معلومات غير متساوية خاصة من حيث تثبيت في "الجامع الصحيح".

بعض الأحاديث النبوية في صحيح البخاري في كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"

1)مثال قول ورقة بن نوفل (يا ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك) فقال رسول الله ﷺ[أو مخرجيّ هم]

قال ابن مالك: يظن أكثر الناس أنّ "يا" التي تليها "ليت" حرف نداء، والمنادى محذوف. فتقدير قول ورقة على هذا: (يا محمد، ليتني كنت حياً). وتقدير قوله تعالى ﴿يا ليتني كنت معهم ﴾ أي يا قوم ليتني كنت معهم[3]. ويرى ابن مالك أن هذا الرأي ضعيف لأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذي ادّعى فيه حذفه مستعملا فيه ثبوته كقول مريم عليها السلام ﴿ يا ليتني متّ قبل هذا ﴾[4]. حذف المنادى قبل أمر أو دعاء جوازا لكثرة ثبوته، فإن الأمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعوّ بتقديمه على الأمر والدعاء. واستعمل ذلك كثيرا حتى صار موضعه منبها عليه إذا حذف، فحسن حذفه لذلك[5].

---

[1]المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 41.

[2]المصدر السابق في تفصيل المعلومات عنها. ص 43.

[3]سقط من ج: يا قوم ليتني كنت معهم.

[4]مريم 19/ 23

[5]ابن مالك(1992). شواهد التوضيح، ص 59.

ومثل: (ها) قوله تعالى قوله تعالى ﴿ ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم ﴾ [1] وفي قول السائل عن أوقات الصلاة ﴿ ها أنا ذا يا رسول الله﴾[2]. وقد يجمع بين "ألا" و "يا" توكيداً للتنبيه، كما جمع بين "كي" واللام ومعناهما واحد في قول الشاعر[3]:

أردتَ لكيما أن تطير بقربتي * فتتركها شناً[4] ببيداءَ بلقع

ف "كي" هنا إن جُعلت جارة فقد جمع بينها وبين اللام مع توافقهما معنى وعملاً، وهو الأظهر. وإن جعلت بنفسها فقد جمع بينها وبين "أن" مع توافقهما أيضا معنىً وعملاً، وسهل ذلك اختلاف اللفظين. ويرى ابن مالك فلو اتفق الحرفان لفظاً ولم يكونا حرفي جواب لم يجز اجتماعهما إلا بفصل، كقوله تعالى ﴿ ها أنتم هؤلاء ﴾[5] وقد يغني عن الفصل انفصالهما بالوقف على أولهما، كقول الراجز[6]:

يا حبذا جبل الريّان من جبل * وحبذا ساكن الريان من كانا

وقبل "رب" في قول الراجز:

يا رب سارٍ بات ما توسدا * إلا ذراع العنس أو كفَّ اليدا

ومثال قول ابن مالك (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه "إذ" موافقة لـ "إذا" في إفادة الاستقبال. ويرى ابن مالك أنه من استعمال صحيح، غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين[7]. ومنه قوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الحسرة إذ قُضي الأمر﴾[8]. وقوله تعالى ﴿وأنذرهم يوم الآزفةإذ القلوب لدى الحناجر كاظمين﴾[9]. وكما استعملت "إذ" بمعنى "إذا" بمعنى "إذ"

---

[1] آل عمران 119/3

[2] في صحيح البخاري 23/1، منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 61.

[3] ابن الأنباري (1998). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ط.1. بيروت. دار الكتب العلمية. 580/1.

[4] الشَّن: الخلق من كل آنية منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 61.

[5] آل عمران 66/3.

[6] قائل الرجز مجهول. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 62.

[7] د: كثير من النحويين

[8] مريم 39/19.

[9] غافر 18/40.

كقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا لاخوانهم إذا ضربوا في الأرض أو كانوا غُزّى لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا﴾[1].

2)ومثال قول النبي ﷺ[أو مخرجيّ هم] فالأصل فيه وفي أمثاله تقديم حرف العطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو ﴿وكيف تكفرون وأنتم تتلى عليكم آيات الله﴾ ونحو ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾[2]ونحو ﴿فأي الفريقين أحق بالأمن﴾[3] فالأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما "جيء" بعده بأخواتها، فكان يقال في ﴿أفتطمعون﴾[4] وفي ﴿أو كلما﴾[5] وفي ﴿ أثمّ إذا ما وقع ﴾[6] : "فأتطمعون" و "وأكلما" و "ثم أإذا ما وقع"، لأن همزة الاستفهام جزء من جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزءٌ مما عطف[7]. ولكن خُصّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيها على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه، فكانت الهمزة بذل أولى، لأصالتها في الاستفهام. واختلف رأي ابن مالك بالزمخشري حينما قد غفل في معظم كلامه في "الكشاف"[8]عن هذا المعنى، فادّعى أن بين الهمزة[9]وحرف العطف جملة محذوفة معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده[10].

---

[1]آل عمران 156/3

[2]النساء 88/4.

[3]الأنعام 81/6.

[4]البقرة 75/2.

[5]البقرة 100/2.

[6]يونس 51/10.

[7]د: جزما عطف عليه. تحريف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 64.

[8]في معظم كلامه في الكشاف: ليس في أب منقول من المصدر السابق، ص 64.

[9]عن هذا المعنى: ليس في ج . منقول من المصدر السابق، ص 64.

[10]جاء في تفسير قوله تعالى " أفما نحن بميتين" من الكشاف 45/4 (الذي عطفت عليه الفاء محذوف، معناه: أنحن مخلدون منعون فما نحن بميتين ولا معذبين) منقول من المصدر السابق، ص 64.

ومثال: [أو مخرجيّ هم] الأصل أو مخرجوي هم. فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياء وأدغمت في اليا، وابدلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، كما فعل باسم مفعول "رميت" حين قيل فيه: مرميّ، وأصله: مرمُوي. و"مُخرجيِّ" من الجمع المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم قول الشاعر[1]:

أودى بني وأودعوني حسرة * عند الرقاد وعبرةً ما تقلع

و"مخرجيّ" خبر مقدم، و"هم" مبتدأ مؤخر. ولا يجوز العكس لأن "مخرجي" نكرة، فإن إضافته إضافة غير محضة اي غذ هو اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالإضافة. وإذا[2] ثبت كونه نكرة لم يصح جعله مبتدأ، لئلا يخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح[3]. ولو روي "مُخرجي" مخفف الياء على أنه مفرد غير مضاف[4] لجاز وجعل مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، ما تقول: أمخرجي بنوا فلان؛لأن "مخرجي" صفة معتمدة على استفهام[5]، مسندة إلى ما بعدها، لأنه وإن كان ضميراً فهو منفصلٌ. والمنفصل من الضمائر يجري مجرى الظاهر.

3)ومثال قول النبي ﷺ[أحيٌّ والداك][6]، والاعتماد على النفي كالاعتماد على الاستفهام. ومنه قول الشاعر[7]:

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما * إذا لم تكونا لي على من أُقاطع

4)ومثال قول النبي ﷺ[من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه[8]].وقول عائشة رضي الله عنها (إنّ أبا بكر رجل أسيف، متى يقم مقامك رق). وقال ابن مالك تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى. والنحويون يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة. والصحيح الحكم بجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء، وكثرة صدوره عن فحول الشعراء، كقول نهشل بن ضمرة[9]:

---

[1]هو أبو ذؤيب الهذلي، أوضح المسالك 238/2.

[2]د: فإذا. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 65.

[3]د: لأن الخبر بالمعرفة عن النكرة دون مصحح لا يجوز. منقول من المصدر السابق، ص 65.

[4]غير مضاف: ورد في ب فقط. منقول من المصدر السابق، ص 65.

[5]ج: الاستفهام. منقول من شواهد المصدر السابق، ص 65.

[6]البخاري (2011). *صحيح البخاري الجامع الصحيح*. القاهرة: دار ابن الجوزي.71/4.

[7]البيت مجهول القائل، شرح ابن الناظم، ص 41.

[8]البخاري (2011). *صحيح البخاري الجامع الصحيح*. 16/1، وفي غير د (من يقم ليلة القدر غفر له). منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 67.

[9]نهشل بن حريّ، رواية البيتين في شعر، ص 120. منقول من المصدر السابق، ص 67.

يا فارس الحيّ يوم الروع قد علموا * ومدره الخصم لا نكا ولا وَرَعا

ومدرك التبل في الإعداء يطلبه * وما يُشاء عنده من تبلهم منعا

5)ومثال من قول أبي جهل لعنه الله تعالى لأبي[1]صفوان (متى يراك الناس قد تخلفت، وأنت سيد أهل الوادي، تخلفوا معك)[2]. ويرى ابن مالك تضمن هذا الكلام ثبوت ألف "يراك" بعد "متى" الشرطية. وير ابن كالك كان حقها أن تحذف فيقال "متى يرك"، كما قال الله تعالى ﴿إن ترن أنا منك مالا وولدا﴾[3] .

6)ومثال قول سهل بن سعد (فأعطاه إياه) يعني القائل (ما كنت لأُوثر بنصيبي منك أحداً)[4]وقول هرقل (كيف كان قتالكم إياه)[5]. ويرى ابن ملك في الحديث الأول والثاني استعمال ثاني الضميرين منفصلاً مع إمكان استعماله متصلاً. والأصل أن لا يستعمل المنفصل إلا عند تعذر المتصل، كتعذره لاضمار العامل[6] نحو ﴿وإياي فارهبون﴾[7] وعند التقديم، نحو ﴿إياك نعبد﴾[8] ، وعند العطف، نحو ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم﴾[9]وعند وقوعه بعد "إلا" وبعد واو المصاحبة نحو قوله تعالى ﴿أمر ألا تعبدونا إلا إياه﴾[10]، وإنما كان استعمال النتصل أصلاً، لأنه أخصر وأبين: أما كونه أخصر فظاهر[11] وأما كونه أبين فلأن المتصل لا يعرض معه ليس أصلا. فالمنفصل قد يعرض به في بعض الكلام لبس. وذلك أنه لو قال قائل: إياك أخاف لاحتمل أن يريد إعلام المخاطب بأنه يخافه، ةيحتمل أن يريد[12] تحذيره من شيء وإعلامه بأنه خائف من ذلك الشيء. فالكلام على القصد الأول جملة واحدة، وعلى القصد الثاني جملتان. فلو قال[13] موضع "إياك أخاف" أخافك، لأمن اللبس. ,غذا علمت هذه القاعدة لزم أن يُعتذر

---

[1]زيادة من صحيح البخاري 91/5. منقول من المصدر السابق، ص 71.

[2]في متن البخاري 91/5. منقول من المصدر السابق، ص 71.

[3]الكهف 39/18.

[4]صحيح البخاري، 136/3 و 139. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 77.

[5]البخاري (2011). *صحيح البخاري الجامع الصحيح*. 7/1 و 23/4 و 44.

[6]ب: الفاعل. تحريف.

[7]سورة البقرة 40/2.

[8]الفاتحة 5/1.

[9]النساء 131/4.

[10]يوسف 40/12.

[11]ج: فواضح.

[12]يريد: ساقط من ج. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 78.

[13]د: قلت. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 78.

عن جعل منفصل في موضع لا يعتذر فيه المتصل. فإن كان مع مباشرة العامل خصَّ بضرورة الشعر ونسب إلى الضعف، كقول الراجز[1]:

إنّي لأجو محرزاً أن ينفعاً * إياي لما صرت شيخاً قَلِعاً

لترجيح الانفصال في نحو "أعطاهاه" جيء به دون الاتصال في قول القوم للرجل "ما أحسنت" سألتها إياه" ولم يقولوا: سألتهاه، ولو قيل لجاز.فان اختلف الضميران بالرتبة وقدم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو: أعطيتكه، وأعطيتك إياه. والاتصال أجود، لموافقة الأصل، لأن في القرآن نزل به دون الانفصال، كقوله تعالى ﴿إذ يريكهم الله في منامك قليلا، ولو أراكهم كثيراً﴾[2] . وعليه جاء قول المرأة لرسول الله ﷺ "لأكسوكها". وقول الرجل له ﷺ "اكسنيها"، وقول الخضر عليه السلام (يا موسى، إني على علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وأنت على علم علمكه الله لا أعلمه)[3]. وأما فيرى سيبويه الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجبا، والانفصال ممتنعاً[4]. والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال، ومن تجويزه قول النبي ﷺ [فان الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم[5]]. ويقول ابن مالك أن مما يراه سيبويه أيضاً أن ثاني الضميرين المنصوبين بـ "ظن" أو إحدى أخواتها يجوز اتصاله وانفصاله مع ترجيح الانفصال[6]. والصحيح عند ابن مالك ترجيح الاتصال لموافقة الأصل، لتشابه "ظننتكه" و "أعطيتكه". فلو قدم الأبعد في الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال، نحو: أعطيته إياك وحسبته إياك[7].

7)ومثال قول النبي ﷺ[انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي[8]]. وقال تضمن هذا الحديث ضمير غيبة مضافاً إليه "سبيل" وضميري حضور، أحدهما في موضع جرّ بباء، والآخر في موضع جرّ بإضافة

---

[1]وهو من شواهد ابن مالك في شرح عمدة الحافظ، ص 403 وعدم الموافقة لدى محقق الكتاب د.طه محسن. منقول من المصدر السابق، ص 78.

[2]الأنفال 43/8. وفي ب: واذ يريكم. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 82.

[3]البخاري (2011). *صحيح البخاري الجامع الصحيح*. 41/1، وما بين المعقوفين ساقط من ب . منقول من المصدر السابق، ص 82.

[4]سيبويه، الكتاب 363/2 و 364.

[5] عدم الموافقة لدى محقق الكتاب د.طه محسن على الحديث فيما تيسر من كتب الحديث، وهو في شرح التسهيل لابن مالك 169/1، وشرح الألفية لابن الناظم ص 24.

[6]سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1999). *الكتاب*. بيروت. دار الكتب العلمية. 365/2-366.

[7]انظر ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 83.

[8]صحيح البخاري، 18/1.

"رسل"، وكان اللائق في الظاهر أن يكون بدل الياءين هاءان، فيقال: انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا إيمان به وتصديق برسله، فلو قيل هكذا لكان مستغنيا عن تقدير وتأويل[1]. لكن مجيئه بالياء يحوج إلى التأويل[2]لأن فيها خروجاً من[3] غيبة إلى حضور، على تقدير اسم فاعل من "القول" منصوب على الحال، محكيّ به الناقي والمنفي وما يتعلق به. كأنه قال: انتدب الله لمن خرج في سبيله قائلا: لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق[4] برسلي.

8) ومثال قول عائشة رضي الله عنها في باب المحصّب (إنما كان منزل يتنزله النبي ﷺ)[5]تعني المحصّب[6]. ويرى ابن مالك: في رفع منزل ثلاثة أوجه: أحدها؛ أن تجعل "ما" بمعنى "الذي" واسم "كان" ضمير يعود على "المحصب"[7]. فإن هذا الكلام مسبوق بكلام ذكر فيه "المحصّب". فقالت أم المؤمنين رضي الله عنها: إن الذي كأنه المحصب منزلٌ ينزله رسول الله ﷺ ، ثم حذف خبر "كان" لأنه ضمير متصل كما يحذف المفعول به إذا كان ضميرا متصلاً ويستغنى بنيته. كقولك: زيدٌ ضرب عمروٌ، تريد: ضربه عمرو[8].

9) ومثال من قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما ﴿ أحرموا كلّهم إلا أبو قتادة لم يحرم﴾[9]، وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول [كلُّ أمتي معافي إلا المجاهرون[10]]. وقال ابن مالك حقّ المستثنى بـ "إلا" من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً[11] كان أو مكملاً معناه بما بعده. فالمفرد، نحو قوله تعالى ﴿الأخلاء

---

[1]انظر ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 84.

[2]تبسط ابن مالك في توجيه ما ف الحديث الشريف من خروج من ضمير الغيبة إلى ضمير الحاضر من الوجهة النحوية واللغويةئن وتمحل التأويل الطويل، والذي أراه أن الحديث هو من باب "الالتفات" الذي يعقد له أصحاب البلاغة المباحث في كتبهم موضحين هذا الأسلوب من الوجهة المعنوية والجمالية. ينظر على سبيل المثال: المثل السائر، لابن الأثير 170/2-191. منقول من المصدر السابق، ص 84.

[3]ب ج :عن. منقول من المصدر السابق، ص 84

[4]ج : أو تصديق. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 84

[5]صحيح البخاري، 211/2. وفي نسخة "منزلاً" بالنصب.

[6]تعني المحصب: ساقط من ج.

[7]ساقط من ب.

[8]ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 86.

[9]البخاري (2011). *صحيح البخاري الجامع الصحيح*. القاهرة. دار ابن الجوزي. 15/3

[10]في صحيح البخاري 24/8: إلا المجاهرين. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 94.

[11]ج: منفرداً. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 94.

يومئذ بعضهم لبعضٍ عدو إلا المتقين﴾[1]. والمكمل معناه بما بعده نحو قوله تعالى ﴿إنا لمنجوهم أجمعين، إلا امرأته قدّرنا إنها لمن الغابرين﴾[2] ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين[3] في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالإبتداء ثابت الخبر ومحذوفه. فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة " أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" ف "إلا" بمعنى "لكن" و "أبو قتادة" مبتدأ، و"لم يحرم" خبره[4]. ونظيره من كتاب الله تعالى قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتك إنه مصيبها ما أصابهم﴾[5] ف "امرأتُك" مبتدأ، والجملة بعده خبره[6]. ولا يصح أن تجعل "امرأتك" بدلا من "أحد" لأنها لم تسرِ معه، فيتضمنها ضمير المخاطبين. ودلّ على أنها لم تسر معه قراءة النصب، فإنها أخرجتها من أهله[7] الذين أمر أن يسري بهم. وإذا لم تكن في الدين سُري بهم لم يصح أن تبدل من فاعل "يلتفت" لأنه بعض ما دلّ عليه الضمير المجرور ب "من". وتكلفت بعض النحويين الإجابة عن هذا بأن قال: لم يُسرَ بها، ولكنها شعرت بالعذاب فتبعتهم ثم التفت فهلكت. وعلى تقدير صحة هذا فلا يوجب ذلك دخولها في المخاطبين بقوله "ولا يلتفت منكم أحد"[8].

10) ومثال وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" المفاجأة وبعد واو الحال، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم (إذا رجل يصلي)[9]. وكقول عائشة رضي الله عنها (ودخل رسول الله ﷺ وبرمةٌ على النار)[10] ومثله (فدخل وحبل ممدود)[11]. وقال ابن مالك لا يمتنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل بالإبتداء[12] بها فائدة، نحو:

---

[1]الزخرف 67/43.

[2]الحجر 59/15.

[3]د: ولا يعرف أكثر النحويين المتأخرين من البصريين. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 94.

[4] ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 94.

[5]هود 81/11. وقرأ غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة بنصب "امرأتك". التيسير القراءات السبع، ص 125. منقول من المصدر السابق، ص 94.

[6]د: خبر. تحريف.

[7]أهله: ساقط من ب.

[8]ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 95.

[9]في صحيح البخاري 78/2، وفي نسخة "إذا جاء رجل يصلي". منقول من المصدر السابق، ص 98.

[10]البخاري (2011). *صحيح البخاري الجامع الصحيح*. القاهرة. دار ابن الجوزي. 11/7.

[11]ليس في صحيح البخاري حديث بهذا اللفظ. والموجود في 64/2 (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: دخل النبي ρ فإذا حبلٌ ممدودٌ بين الساريتين). والشاهد في صحيح مسلم 542/1 بلفظ (دخل رسول الله ρ المسجد وحبل ممدود...) وهو من كلام أنس أيضا. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 98.

[12]كذا في د. وفي المخطوطات الأخرى: الابتداء، بدون باء. منقول من المصدر السابق، ص 98.

رجل[1] تكلم، وغلام احتلم، وإمرأة حاضت. فمثل[2] هذا من الابتداء[3] بالنكرة يمتنع[4] لخلوه من الفائدة، إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم، ومن غلام يحتلم، ومن[5]امرأة تحيض. فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل[6] بها الفائدة جاز الابتداء بها.

11) ومثالمن قول أبي برزة[7] رضي الله عنه (غزوت مع رسول الله ﷺ ... سبع غزوات أو ثمانيّ)[8]. وقال ابن مالك الأجود أن يقال: سبع غزوات أو ثمانياً، بالتنوين، لأن لفظ "ثمانٍ" وإن كان كلفظ "جوارٍ" في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان ثانيهما ياء، فهو يخالفه في أنّ "جواري" جمع، و "ثمانيا" ليس بجميع.واللفظ بهما في الرفع والجر سواء، لكن تنوين "ثمانٍ" تنوين صرف كتنوين "يمانٍ"[9]وتنوين "جوارٍ" تنوين عوض، كتنوين "أُعَيم"[10]. ويرى ابن مالك إنما يفترق لفظ "ثمانٍ" ولفظ "جوارٍ" في النصب، فإنك تقول: رايت جواري ثمانياً، فتترك تنوين "جوارٍ" لأنه غير منصرف – وقد استغنى عن تنوين العوض بتكمل لفظه – وتنوّن "ثمانياً" لأنه منصرف، لانتفاء الجمعة.

12) وقول رسول الله ﷺ[وايم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ[11]] ويرى ابن مالك تضمنت هذه الأحاديث استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها[12]. وذلك لأنه إذا خُفِّفت "إنّ"[13] صار لفظها كلفظ "إن" النافية، فيخاف التباس الاثبات بالنفي عند ترك العمل، فالزموا تاليّ

[1] ج: كرجل. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 98.

[2] ج: مثل، بدون فاء. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 98.

[3] الابتداء: ساقط من ج. منقول من المصدر السابق، ص 98.

[4] أب: يمنع. منقول من المصدر السابق، ص 98.

[5] من: ساقط من ج. منقول من المصدر السابق، ص 98.

[6] ج: تحصل. منقول من المصدر السابق، ص 98.

[7] ب: هريرة. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 101 .

[8] لفظ البخاري 2/ 78 (غزوات مع رسول الله ρ ست غزوات أو سبع غزوات وثمان). منقول من المصدر السابق، ص 101.

[9] ب: ثمان. تصحيف. منقول من المصدر السابق، ص 101.

[10] تصغير أعمى، غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعاً وجراً، تقول: هذا أعيم ومررت بأعيمٍ، ورأيت أعيميّ. والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو: جوازاً. شرح الأشموني، 3/ 273.

[11] صحيح البخاري، 179/5. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 104.

[12] ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 104.

[13] إن: ساقط من د. منقول من المصدر السابق، ص 104.

ما بعد المخففة اللام المؤكّدة مميزة لها[1]. ولا يحتاج إلى ذلك إلا في موضع صالح للنفي والإثبات، نحو: إن علمتك لفاضلاً، فاللام هنا لازمة، إذ لو حذفت– مع كون العمل متروكاً وصلاحية الموضع للنفي – لم يتيقن[2]الإثبات، فلو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها. فمن الحذف "إن كنا فرغنا في هذه الساعة" و "إن كان من أحب الناس إليّ" و "إن كان من أصدق هؤلاء" و "إن كان يعطي عن بنيّ"[3].

13) ومثال ومن قول أبي شريح الخزاعي[4] (سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي ﷺ حين تكلم) [5]. وقال ابن مالك هذا الحديث له تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل أعني "أبصرتْ". لأنه لو كان العمل لـ "سمعتْ" لكان التقدير: سمعت أذناي النبي ﷺ. وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأبصرتْه". فإذا أخر المنصوب وهو مقدم في النية بقيت الهاء متصلة بـ (أبصرتْ) ولم يجز حذفها لأن حذفها يوهم غير المقصود. فإن سُمع الحذفُ، مع العلم بأن العمل للأول حكم بقبحه[6]وعُدّ من الضرورات. ومن تنازع الفعلين وجعل العمل للثاني قوله تعالى [19و]:﴿آتوني أفرغْ عليه قِطرا﴾[7] وفي الحديث المذكور شاهد على أنه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين، فيستفاد من (سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي ﷺ) جواز: أطعم زيدٌ وسقى محمد جعفرا. ويقول أن أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع.

14) ومثال قول النبي ﷺ[يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال[8]] وفي حديث آخر [وكان أبو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فغذا هو بالنبي ﷺ وراءه[9]]. وقول حذيفة رضي الله عنه (لقد[10] رأيتني

---

[1]لها: ساقطة من أ. منقول من المصدر السابق، ص 104.

[2]د: يتبين. تحريف. منقول من المصدر السابق، ص 104.

[3]ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 104.

[4]في صحيح البخاري 13/8. منقول من المصدر السابق، ص 181.

[5]ورد في صحيح البخاري 13/8 (سمعت أذناي وأبصرت عيناي حينن تكلم النبي ρ). ولم يقف دمحقق الكتاب د. طه محسن على رواية ابن مالك في البخاري.

[6]ج: بفتحه. تصحيف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 181.

[7]الكهف 96/18. منقول من المصدر السابق، ص 181.

[8]صحيح البخاري، 12/1، 66/9 ولكن ورد فيه بنصب "خير" ورفع "غنم" وفي نسخة بفعهما. وفي 155/4 بنصب "خير" ورفع "غنم" وفي نسخة بنصبهما. منقول من المصدر السابق، ص 201.

[9]من كلام سهل بن سعد في صحيح البخاري 226/3. وتقدم هذا الحديث

[10]لقد: ساقطة من ب.

أنا ورسول الله ﷺ نتوضأ من إناء واحد)[1] وقال ابن مالك "يوشك" مضارع "أوشك". وهو أحد أفعال المقاربة، ويقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوب المحل، لا يكون إلا فعلاً مضارعاً مقرونا بـ "أنْ".

15) ومثالقول رسول الله ﷺ عن أبي هريرة رضي الله عنه [فلما قدم جاءه بالألف دينار[2]]. قال ابن مالك في وقوع "دينار" بعد "الألف" ثلاثة أوجه[3]: أحدها وهو أجودها، ان يكون أراد: بالألف ألف دينار، على إبدال "ألف" المضاف من المعرّف بالألف واللان ثم حذف المضاف، وهو البدل، لدلالة البمدل منه عليه، وأبقى المضاف إليه على ما كان عليه من الجر. والثاني أن يكون الأصل: جاءه بالألف الدينار، والمراد بالألف الدنانير، فأوقع المفرد موقع الجمع كقول تعالى ﴿ أو الطفل الذين لم يظهروا ﴾ [4]. ثم حذف اللام من الخط لصيرورتها بالإدغام دالاً، فكتب على اللفظ كما كتب ﴿وللدار الآخرة ﴾[5] في الأنعام على صورة "ولدار الآخرة "[6]. والثالث، أن يكون "الألف" مضافاً إلى "دينار"، والألف واللام زائدتان فلذلك لم يمنعا من الإضافة، ذكر جواز هذا أبو عليّ الفارسي، وحمل عليه الشاعر[7]:

تُولي الضجيع إذا تنبه موهناً * كالأقحوان من الرشاش المستقي

قال أبو علي: أراد من رشاش المستقي، فزاد الألف واللام. ولم تمنعا من الإضافة. ولقوله "فقرأ العشر آيات" من هذا الوجه الثالث نصيب، أي يقصده ابن مالك كون الألف واللام زائدتين غير مانعتين من الإضافة.

16) ومثال قول رسول الله ﷺ[إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا]. قال ابن مالك تضمن هذا الحديث العطف لى ضمير الجر بغير إعادة الجار. وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطرباً والأخفش. والجواز أصحّ من المنع، لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً ونظماً. أما ضعف احتجاجهم فبيّن ، ولهم حجتان: الأول، أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لا يعطف على التنوين. والثاني، أن حق

---

[1]لم يقف محقق الكتاب د. طه محسن على هذا القول في صحيح البخاري ولكن في 121/7 قول حذيفة (رأيتي أنا والنبيّ ρ نتماشي، فأتي سُباطة قوم...) وفيه الاشكال الذي يقصده المؤلف. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 201.

[2]صحيح البخاري، 118/3، منقول من المصدر السابق، ص 112.

[3]ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 112.

[4]النور 31/24.

[5]الأنعام 32/6.

[6]ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 113.

[7]هو القطامي، ديوانه ص 36، منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 114.

المعطوف والمعطوف عليه أن يصح حلول كل واحد منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح حلوله محل ما يعطف عليه، فمُنع العطف عليه إلا بإعادة حرف الجر، نحو قوله تعالى ﴿ فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً ﴾[1] .

17) ومثال قول رسول الله ﷺ[يا زبير اسق ثم أرسل الماء] فقال الأنصاري: (انه ابن عمتك)[2]. قال ابن مالك يجوز في "أنه" الكسر والفتح، لأنها واقعة بعد كلام تام معلل بمضمون ما صدّر بها. وغذا كسرت قدر قبلها الفاء. وإذا فتحت قدر قبلها مقروناً بالفاء، كقولك في "اضربه إنه مسيئ": اضربه إنه مسيء فاضربه. ومن شواهد الكسر ﴿ استعينوا بالصبر والصلاة إنّ الله مع الصابرين ﴾[3] و ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ إنّ الله كان عليكم رقيبا﴾[4] و ﴿ولا تأكلوا إلى أموالهم إنه كان حوباً كبيراً ﴾[5] و ﴿ولا تقربوا الزنى إنه كان فاحشة وساء سبيلا﴾[6] و ﴿فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس طوى ﴾[7]و ﴿وإذهب إلى فرعون إنه طغى ﴾[8] . والفتح في هذه المواضع جائزة في العربية لكن القراءة سنة متبوعة، وقد ثبت الوجهان في ﴿ندعوه أنه هو البرّ الرحيم ﴾[9]. فقرأ بالفتح نافع والكسائي، وكسر الباقون. فحاصل ما تقرر أن الوجهين جائزان في "انه ابن عمتك" والكسر أجود[10].

النقد عن الآراء المطروحة في القواعد النحوية

ومن الآراء المطروحة مما تقدمنا هي من بعض آراء ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. وترى الباحثة أن آراءه في بعض الأحاديث النبوية تختلف عن الآراء العادية عند القدامى ومنها في قول رسول الله ﷺ[يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال] ويرى ابن مالك "يوشك" من

[1]فصلت 11/41.

[2]روي لفظ "انه" بكسر الهمزة وفتحها. وللحديث رواية أخرى هي (اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك) فغضب الأنصاري فقال (أنْ كان ابن عمتك) بفتح همزة "أنْ" فقط.

[3]البقرة 153/2

[4]النساء 1/4

[5]النساء 2/4

[6]الإسراء 32/17

[7]طه 12/20

[8]طه 43/20

[9]الطور 28/52

[10]ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 119.

أفعال المقاربة ويقتضي اسماً مرفوعاً وخبراً منصوب المحل ولا يكون إلا فعلا مضارعاً مقروناً بـ "أنْ". فالحقيقة، يقل حذفها، فمن اقترانه بأن[1]:

ولو سُئل الناسُ التُّرابَ لأوشكوا * – إذا قيل هاتوا – أن يَمَلُّوا ويمنعوا

ومن تجرده[2]:

يوشك مَنْ فرَّ من منيّته * في بعض غِرّاته يوافقها

كأن قوله أن "يوشك" لا يكون إلا فعلا مضارعاً مقروناً بـ "أن" كلام مطلق.

وأما قوله عن التنازع في قولرسول الله ﷺ لها نظر إلى تعريفات بعض النحاة القدامى كما يلاحظ أنّ سيبويه لم يضع للتنازع تعريفًا واضحًا، بل اكتفى بوصفه، ووضع مثالاً له. وهذا نفسه ما فعله المبرد إذ سماه (باب من إعمال الأول والثاني، وهما الفعلان اللذان يُعطف أحدهما على الآخر)[3]. وَوَصْفُ سيبويه والمبرد ومن بعدهما، تجده – أي وصفهما – في ألفية ابن مالك، قال رحمه الله[4]:

إنْ عَامِلاَنِ اقتضيَا في اسمٍ عَمَلْ قَبْلُ فِلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

أما شُرّاحُ الألفية فقد وضعوا تعريفات كثيرة تراوحت بين الإطناب والاختصار. فابن هشام حدّه بقوله:(أن يتقدّم فعلانِ متصرفانِ أو اسمان يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع، وهو مطلوب لكل منهما من حيث المعنى)[5] . ولقد شرح ابن هشام حديثه السابق، والتمس له شواهد تؤيده من الأشعار، والقرآن الكريم، والحديث النبوي. وتجد عند ابن عقيل تعريفًا مختصرًا وهو قوله:(التنازع عبارة عن توجه عاملين إلى معمول واحد)[6]. والسؤال لو ذُكر في الألفية :

إنْ عَامِلاَنِ اقتضيَا في اسمٍ عَمَلْ قَبْلُ فِلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

---

[1]ابن عقيل (1998). *شرح ابن عقيل*. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت. دار الفكر. 257/1.

[2]المصدر السابق، 258/1.

[3]المبرد، المقتضب، تحقيق حسن حمد (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م) ، 366/3.

[4]ابن عقيل. شرح ابن عقيل (1998). تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي . يروت: دار الفكر. 167/1 426/1.

[5]ابن هشام، أوضح المسالك، (بيروت: دار الجيل، 1989م)، 273/1.

[6]ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل. 427/1.

فلِمَ في شرح قول أبي شريح الخزاعي[1] (سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي ﷺ حين تكلم) شاهد على أنه قد يتنازع ويجوز: "أطعم زيدٌ وسقى محمد جعفرا". ويقول أن أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع. وحجته هذا الحديث له تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل أعني "أبصرتْ". لأنه لو كان العمل لـ "سمعتْ" لكان التقدير: سمعت أذناي النبي ﷺ. وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأبصرتْه". فإذا أخر المنصوب وهو مقدم في النية بقيت الهاء متصلة بـ (أبصرتْ) ولم يجز حذفها لأن حذفها يوهم غير المقصود. فإن سُمع الحذفُ، مع العلم بأن العمل للأول حكم بقبحه[2] وعُدّ من الضرورات.

ومن حيث استعمال "إن" المخففة المتروكة العمل عارياً في قول رسول الله ﷺ[وايم الله لقد كان خليقاً للإمارة، وإن كان من أحب الناس إليّ[3]] أي بعد "إنْ" مخففة عدم اللام (خلاف النحاة سواء اللام الابتداء أو اللام الفارقة). ومعلوم لدينا إذا خُفِّفت "إنّ" فالأكثر في لسان العرب إهمالُها، فتقول (إنْ زيدٌ لقائمٌ) وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقةً بينها وبين "إن النافية"، ويقل إعمالها فتقول (إنْ زيداً قائمٌ) وحكى الإعمال سيبويه والأخفش، فلا تلزمها حينئذ اللامُ، لأنها لا تلتبس بالنافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها، كقوله:

ونحن أباةُ الضّيم من آل مالك * وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادنِ

التقدير: وإن مالك لـ"كانت"، فَحُذفت اللام لأنها لا تلتبس بالنافية لأن المعنى على الإثبات[4]،فإن ظهر المقصود إعمال بها فقد يُستغنى عن اللام. واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين "إن" النافية و "إن" المخففة من الثقيلة، أم هي لام أخرى اجتُلِبَت للفرق؟ وكلام سيبويه يدلّ على أنها لام الابتداء دخلت للفرق[5].وهناك تظهر فائدة الخلاف في هذه مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر، وقول رسول الله ﷺ[قد علمنا إن كنتَ لَمؤمِناً] فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسرَ "إنْ" ومن جعلها لاماً أخرى – اجتلبت للفرق – فتح أنْ، وجرى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليّ بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي عليّ الفارسي، فقال الفارسي: هي لامٌغير الابتداء اجتُلبت للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير:

---

[1]في صحيح البخاري 13/8. منقول من شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ص 181.

[2]ج: بفتحه. تصحيف. منقول من المصدر السابق، ص 181.

[3]صحيح البخاري، 179/5. منقول من المصدر السابق، ص 104.

[4]ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل، 1/ 293.

[5]المصدر السابق، 293/1.

إنما هي لام الابتداء ادخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر[1].أي من هذا النقاش يبدو أن الحديث المذكور لم يظهر المقصود بالنافيةلأن معناه على الإثبات فقد يُستغنى عن اللام.

ومثال وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد "إذا" المفاجأة وبعد واو الحال، كقول بعض الصحابة رضي الله عنهم (إذا رجل يصلي) أن كلمة "رجل" المبتدأ نكرة محضة ما بعد إذا الفجائية، ولا يمتنعه ابن مالك بالنكرة على الإطلاق بل إذا لم يحصل بالابتداء بها فائدة وجاء بمثال "رجل تكلم" وغلام احتلم" و"إمرأة حاضت" ويرى أن المبتدأ في هذه الجمل يمتنع لخلوه من الفائدة إذ لا تخلو الدنيا من "رجل يتكلم" و "غلام يحتلم" و"إمرأة تحيض" ولو هذا الأمر قرينة تتحصل بها الفائدة جاز الابتداء بها. وترى الباحثة هذه القاعدة تعاكس فيما ذكر في شرح ابن عقيل من شرح ألفيته أي الأمثلة المطروحة خارجة عن الشروط المذكورة ويسقطه ابن عقيل عن الشروط بعدم التناسق منطقياً ، حتى يقول "وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف الثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسقطته، لرجوعه إلى ما ذكرته أو لأنه ليس بصحيح"[2]. ويبدو أن ابن مالك ردّ كلام بعض النحويين بأن المبتدأ يمتنع بالنكرة وإلا ما بعد حرف الجر وبالعكس استدل ابن مالك بما يمتنع لخلوه من الفائدة غذ لا تخلو من الدنيا من "رجل تكلم" و "غلام يحتلم" و "أمرأة حاضت". فترى الباحثة هذه حجة منطقية في استقبال نكرة في باب الإبتداء.

ومن قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله عنهما ﴿ أحرموا كلّهم إلا أبو قتادة لم يحرم﴾[3]، وقول أبي هريرة رضي الله عنه، سمعت رسول الله ﷺ يقول [كلُّ أمتي معافي إلا المجاهرون]، وقال ابن مالك حقّ المستثنى بـ "إلا" من كلام تام موجب أن ينصب، مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده. وترى مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة "إلا"، ولكن ابن مالك يرى أن الناصب له "إلا" وزعم أنه مذهب سيبويه، كما في قوله: "ما استثنت الا مع تمام ينتصب" أي: أنه ينتصب الذي استثنته "إلا" مع تمام الكلام، إذا كان موجَباً[4]. فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب[5]فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعا، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بعضا مما قبله، والمنقطع:

---

[1]المصدر السابق، 293/1.

[2]المصدر السابق، 178/1.

[3]صحيح البخاري 15/3

[4]ابن عقيل (1998). شرح ابن عقيل. 470/1-472.

[5]هو المشتمل على النفي أو شبهه والمراد بشبه النفي: النهي والاستفهام.

ألا يكون بعضاً مما قبله. فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار أي إن لم يتقدم المستثنى لما يأتي في المتن ولم يطل الفصل وإلا اختير النصب نحو: ما جائني أحد حين كنت جالساً هنا إلا زيداً" ومنه الحديث القدسي: "ما لعبدي جزاء إذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة" بالنصب لأن الاتباع إنما يختار للتشاكل، وهو لا يظهر مع الطول، وكذا يختار النصب في نحو "ما قاموا إلا زيداً" رداً لمن قال: قاموا إلا زيداً، ليحصل التشاكل، ودعوى تعين النصب في هذه مردودة، بل نازع أبو حيان في اختياره فيها وفي التي قبلها، وكل ذلك ما لم ينتقض النفي بإلا، وإلا كان إثباتاً فينصب ما بعد إلا الثانية وجوباً نحو: "ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً" لأنه بمنزلة " شربوا الماء إلا زيداً "[1]. ترى الباحثة هذه من امتياز اللغة العربية في استخدام أداة الحصر لتركيز على معنى في الجملة تركيزا موجزاً. فالجملة "ما شرب أحد إلا الماء إلا زيداً" أي إشارة على معنى " هؤلاء شربوا الماء إلا زيداً ". فـ "إلا" من أداة الاستثناء لها علاقة بالفعل المذكور. كما أدركنا أن قوة المعنى في ظهوره أدت إلى أساس مفهوم الجملة عن الحصر والاستثناء.

وأما الأمثلة الأخرى التي وردت في الكتاب فقد رأت الباحثة أنها هي بعضها تكرار للمعلومات المذكورة عند النحاة القدامى. وذلك لا يسمح بالنقاش لأن الهدف الأساسي يتمثل في إبراز الأفكار المتعارضة بالقدامى. وقد عرفنا أن طبيعة المقالات المنشورة في كتاب المؤتمر لاتتطلب بسط المعلوماتبل عرضا مختصرا لها.

خاتمة

ومما قدمنا فوجدنا أن كتاب "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" لها عدة التفاصيل عن الأحاديث النبوية. أما الشواهد عند ابن مالك فقد كانت كثيرة ومتنوعة إذا ما قورنت بشواهد العكبري والسيوطي. ونلاحظ أنه يجمع عدة أحاديث وكل منها يتضمن موطن إشكال أو مسألة نحوية مختلفة التي وردت في الحديث الآخر. ولم يتعرض لإعراب الحديث بأكمله بل كان يأخذ الموطن الذي يراه مشكلا، وكان الاختصار غالباً على مسائل كتابه فهو لا يكاد يطيل إلا في مسائل يرى أنها غير مستوفاة في الكتب الأخرى. أما الشواهد الشعرية فقد استشهد بمأتين وعشرين شاهدا وهو أضعاف ما استشهد به العكبري، كما أضاف ابن مالك إلى شواهد أقوال العرب الفصحاء، ولغات القبائل العربية فقد استدل بها في مواطن كثيرة في كتابه، كما استدل بآراء العلماء وأقوالهم. ومن ذلك، فهمنا أن كتاب ابن مالك هذا لم يقم على منهج ثابت ومحدد، وكما يؤخذ عليه عدم الدقة في الروايات عدد

[1] انظر الهامش في شرح ابن عقيل، 472/1.

من الأحاديث فقد يحصل في بعض الألفاظ أو تغيير في بعض النصوص وعلى كثرة الشواهد الشعرية التي ذكرها فلم ينسب جميع الشواهد إلى قائليها.

المصادر والمراجع:

ابن عقيل (1998). *شرح ابن عقيل*. تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت. دار الفكر.

ابن مالك (1992). *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*. تحقيق د.طه محسن. بغداد. مكتبة ابن تيمية.

ابن مالك (2001). *شرح التسهيل*. تحقيق محمد قادر عطا وطارق فتحي سيد. بيروت. دار الكتب العلمية.

ابن هشام (1989). أوضح المسالك. بيروت. دار الجيل.

ابن الناظم (2000). *شرح الألفية لابن الناظم*. تحقيق محمد باسل عيون السود. بيروت. دار الكتب العلمية.

الأشموني (1998) علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. بيروت. دار الكتب العلمية.

الأنباري (1998). *الإنصاف في مسائل الخلاف*. ط.1. بيروت. دار الكتب العلمية.

البخاري (2011). *صحيح البخاري الجامع الصحيح*. القاهرة. دار ابن الجوزي.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1999). *الكتاب*. بيروت. دار الكتب العلمية.

القسطلاني (1990). *إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري*. بيروت. دار الفكر.

المبرد (1999). المقتضب، تحقيق حسن حمد. بيروت. دار الكب العلمية.

محمد عدنان جبارين (2011). التحليل النحوي عند الإمام الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية. الأردن: عالم الكتب الحديث.

